فعلى هذا يكون ذوات الاشخاص مختلفة بالحقيقة المتحدة لكل منها افاد
ركها بحقايقها او ذواتها لا يتأتى الا بادراك تلك التشخصات الداخلة
فيها وتلك التشخصات في الماديات تكون مادية لا محالة ضرورة
امتناع كون المجردات المدركة بالعقل منزهة للماديات المحسوسة بالحس
الحواس وعالم يكن لها ماهيات كلية فلا يمكن ادراكها بطريق التعقل فيلزم
ان لا يحصل العلم بها للمبادي العالية المنزهة عن المادة وشوائبها
وهذا منشأ التشنيع على الحكماء بانهم ينفون علم الواجب بالجزئيات
المادية ومراده رحمه الله من ابتناء هذا الحمل على ما اشتهر من كون
التشخص جزءا للشخص ماديا او غير ذي نوع هو ان الحاملين الكلام
على عدم علمه تعالى ببعض المعلومات جعلوا هذا القول الذي اشتهر منهم
سببا لهذا الحمل لا ان هذا الحمل منهم يتوقف على هذا القول بخصوصه
كما زعمه بعض الناظرين **قوله** فالتشخص شخص لا نوع له اذ لو كان له
نوع كان امتيازه عن ساير التشخصات بتشخص اخر وذلك الاخر ممتاز ايضا
باخر وهكذا فيدور او يتسلسل **قوله** بل امتاز كل شخص عن ساير افراد نوعه
بالعوارض الخارجية فيمكن ادراك كل منها بطريق التعقل وكذا الحال اذا
كان امتيازها بنحو الوجود الخاص فان كل واحد من تلك العوارض نوعا
هيئة كلية عندهم على ما صرح به الشارح وكذا الوجود الخاص **قوله**
بمعنى ان هذا النحو من الوجودات اي لا بمعنى ان الوجود ينضم اليه فيصير المجموع
تشخصا قال الشارح العلامة في حاشيته على شرح الاشارات والذي تقتضيه
قواعدهم ان الماهية ان كانت مجردة فنوعها منحصر في الفرد وان كانت مادية فاشخاص
فيختلف اشخاصها بحسب اختلاف استعدادات حصص المادة بمعنى ان كل استعداد

خاص يستدعي

يستدعي وجود تلك الماهية مقارنا باعراض وهيئات مخصوصة لا بمعنى
ان تلك الاعراض والهيئات تنضم الى الماهية الكلية فتشخصها كيف
تشخص الموضوع سابق على تشخص الاعراض فتشخص الماهية عين و
جودها بالذات وغيرها بالاعتبار فان وجودها الذي يقتضيه الاستعداد
المخصوص هو الذي يميزه عن الافراد الموجودة بوجود اخر تخصيصه
الاستعدادات الاخر وتلك الاعراض فربما قد يسمى تشخصا بمعنى انها عنوان
التشخص وعلامته لا بمعنى انها علة لتشخصها وامتيازها ولذلك يشتبه علينا
عند تبدل الاعراض **قوله** فانها جواهر واعراض داخلة في احدى المقولات
فانهم حصروا الممكنات في المقولات العشرة قال المعلم الاول في التعليم الاول
لا يستطيع ان يذكر فذكر شيئا خارجا عنها **قوله** وبينه الشراح بان نسبة
الكلي الى جميع جزئياته سواء قال صاحب المحاكمات المراد ان الاولى
ان الكلي نسبته الى ساير الجزئيات على السوية فلو تخصص مراد
جزئي بالارادة الكلية فلا بد من ارادة اخرى جزئية وكما كان الا
رادة الكلية تتوقف على الشعور الكلي كانت الارادة الجزئية تتوقف على
الشعور الجزئي فكما انه لا ينبعث من الارادة الكلية ارادة جزئية كذلك
لا ينبعث من الشعور الكلي شعور جزئي والمراد بالرأي الكلي الارادة
الكلية والشعور الكلي **قوله** وربما سماها بعضهم نفسا منطبعة انما
قال ذلك مبالغة في كونه مما لا بد منه وذلك البعض هو الامام الرازي
زعما منه ان هذا مذهب الشيخ وقال المحقق الطوسي ان ذلك شيء لم يذهب
اليه ذاهب قبله فان الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذاتين
متباينين هو الة لهما فما بال مذهب الشيخ ان لكل فلك نفسا واحدة

Copyright © King Saud University